07

بناء مجتمعات شاملة ومسالمة في أعقاب النزاع

"يجب أن يكون النوع الجنساني في قلب التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوطيد السلام. دعم النساء في مبادراتهن هو دعمٌ للأمة بأسرها."

مجيبة على الدراسة الاستقصائية للمجتمع المدني لأغراض الدراسة العالمية، تعمل في بوروندي

نقاط بارزة من قرارات مجلس الأمن

القرار 1325

يطلب إلى جميع الأطراف الفاعلة المعنية، عند التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها، الأخذ بمنظور جنساني، يشمل *[...]*:

(أ) مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة أثناء الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وما يتعلق من هذه الاحتياجات بإعادة التأهيل وإعادة الإدماج والتعمير بعد انتهاء الصراع؛

(ب) اتخاذ تدابير تدعم مبادرات السلام المحلية للمرأة *[...]* والتي تشرك المرأة في جميع آليات تنفيذ اتفاقات السلام؛

(ج) اتخاذ تدابير تضمن حماية واحترام حقوق الإنسان للمرأة والفتاة، وخاصة ما يتعلق منها بالدستور والنظام الانتخابي والشرطة والقضاء

2000

2008

القرار 1820

يشدد على الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به لجنة بناء السلام بقيامها *[...]* بإدراج سبل معالجة العنف الجنسي *[...]*، فيما تسديه من مشورة وتقدمه من توصيات *[...]*، وفي كفالة التشاور مع المجتمع المدني النسائي وتمثيله فعليا

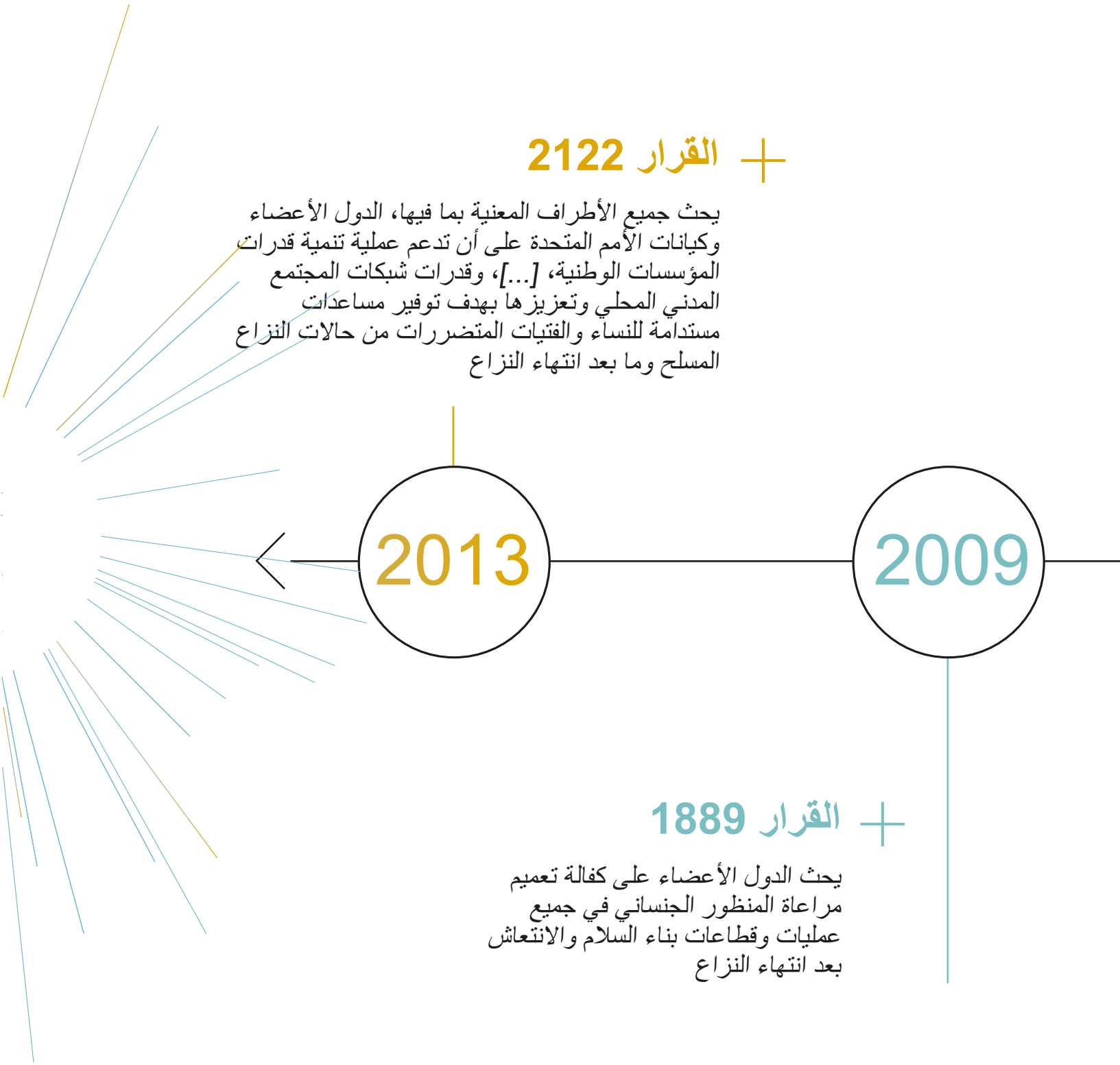
القرار 2122
يحث جميع الأطراف المعنية بما فيها، الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على أن تدعم عملية تنمية قدرات المؤسسات الوطنية، [...]، وقدرات شبكات المجتمع المدني المحلي وتعزيزها بهدف توفير مساعدات مستدامة للنساء والفتيات المتضررات من حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع
2013
2009
القرار 1889
يحث الدول الأعضاء على كفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع عمليات وقطاعات بناء السلام والانتعاش بعد انتهاء النزاع

مع ازدياد مشاركة الأمم المتحدة أكثر فأكثر في إعادة بناء المجتمعات بعد الحرب، فقد بدأت في اعتماد مبادئ وممارسات مشتركة بناءً على الدروس المستفادة. أحد الدروس يتمثل في فهم أنه في مجتمعات ما بعد النزاع، حيث تضعف مظاهر سيادة القانون مع إتاحة الأسلحة على نطاق واسع، يتزايد دائمًا العنف ضد المرأة في جميع صوره ويصبح مشكلة كبرى للمجتمع بأسره. وفي بعض الأحيان قد يؤدي أيضًا إلى قضايا تتعلق بالاتجار في البشر والاتجار في المخدرات وتهريب البشر. وتعتبر الحاجة إلى نشر قوة شرطية فعالة على الفور - سواء وطنية أو دولية - أي قوة مدربة على التعامل مع العنف ضد المرأة، من الحاجات الملحة. وللأسف، في العديد من السياقات، يأتي هذا الإدراك متأخرًا، بعد أن تكون الكثيرات من النساء قد عانين من انتهاكات كبيرة تصبغ تجربتهن مع السلام.

في مواقف أخرى، وبدلاً من الممارسات العالمية، هناك حاجة حقيقية إلى فهم الواقع المحلي، وحاجة أكبر لأقلمة البرامج الوطنية والدولية. عادة ما تؤدي نهاية الحرب إلى ارتفاع عدد النساء المُعيلات للأسر المعيشية ذوات الحاجة الملحة لمهارات حتى تتمكن هؤلاء النساء من البقاء والنمو في أعقاب النزاع مباشرة. لذلك، لابد أن يكون هناك وضع خرائط تفصيلية للحقيقة الفعلية للمكان، بالتشاور المباشر مع النساء: ما الذي يردن عمله، وطبيعة السوق، وطبيعة المهارات المتاحة ونوع الخطط التي ينبغي أن تضعها الحكومة. ولن يتم تطوير البرامج المناسبة للنساء في مواقف ما بعد النزاع إلا بعد القيام بعملية رسم الخرائط هذه. لا تقوم معظم المؤسسات الدولية بعمليات رسم الخرائط هذه، ولا تقوم بها الحكومات الوطنية كذلك. ونتيجة لهذه السياسات التي توضع بمبدأ 'حجم واحد يناسب الجميع'، يُهدر قدر كبير من التمويل، نظرًا لأن البرامج ليست مفيدة بالفعل بالنسبة للنساء، ولا تساعدهن على الإستمرار في حياتهن. لابد أن تكون متطلبات وضع الخرائط التفصيلية شرطًا أساسيًا لأي جهد في مجال بناء السلام.

قيادة المرأة ومشاركتها

ظهرت آثار عدم وجود خرائط واضحة لمخاوف النساء بقوة في المشاورات التي أجريت لصالح الدراسة العالمية، وكشفت عن الكثير مما يتعلق بحالة ومستوى دمج المرأة ومشاركتها في جهود بناء السلام. أكدت النساء في

إذا لم يتم إشراك المرأة منذ اللحظات الأولى للمساعي الهادفة لإنهاء العنف إلى المراحل الأخيرة من توطيد السلام، فإن احتمال الانتكاس يصبح أرجح كثيرا.

البلدان المتضررة من الصراعات والمتعافية منها إلى أنهن يفتقرن إلى الفرص الاقتصادية اللازمة للبقاء، وأنهن ما زلن يواجهن العنف يوميًا في منازلهن ومجتمعاتهن المحلية، ويعانين من أجل التكيف مع الأعباء الثقيلة من الرعاية والاعتماد عليهن، وما زلن يتحملن الآثار النفسية والجسدية للصراع دون دعم أو تقدير. وتشكل جميع هذه التحديات حواجز، بطريقة أو بأخرى، أمام مشاركتهن في بناء السلام.

وطوال المشاورات، كررت رسالة واحدة نفسها بصورة متسقة: بغض النظر عن الأدوار القيادية التي قد لعبتها النساء أثناء النزاع، إلا أنهن وجد أنفسهن ممنوعات إلى درجة كبير من المشاركة في منتديات صنع القرار لبناء مجتمع جديد بمجرد انتهاء النزاع. كما يعني هذا مشاركتهن في عدد محدود من عوائد السلام الناتجة عن ذلك. أقصيت المرأة بصورة روتينية من عمليات ما بعد النزاع التي تحدد توزيع السلطة وأنماط تقاسم الثروة واولويات التنمية الاجتماعية ونُهج العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن بمقدورهن التوجه إلى الحكومات المحلية أو الوطنية للحصول على المساعدة، نظرًا لأن الدولة ذاتها كانت عادة في مرحلة إعادة بناء وتعاني من الضعف أو تكون معرضة للخطر إلى درجة تحول دون قيامها بدورٍ مجدٍ. في هذا السياق، لم يقم المجتمع الدولي بالدور الذي ينبغي عليه القيام به في وضع مشاركة المرأة في جهود التعافي وإعادة البناء في بؤرة استراتيجيات بناء السلام إلا في أحيانٍ قليلة.

إلا أن النساء الداعيات إلى السلام على الأرض عادة ما تكون لهنّ أهمية كبيرة في إعادة وصل نسيج المجتمع بعد أن مزقه النزاع. أثبتت الأبحاث على مدار الخمس عشرة سنة الماضية بصورة راسخة أن مشاركة النساء تبني سلامًا أقوى وأكثر قدرة على الصمود نظرًا لأنها توسِّع من عوائد السلام لتشمل ما هو أبعد من الأطراف المتحاربة، وتُشرِك دوائر يمكنها تعزيز القبول الاجتماعي لاتفاق السلام (مزيد من التفاصيل في الفصل رقم 3: *مشاركة المرأة*). طبقًا لما أكّده استعراض هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة الذي أُجري مؤخرًا، فإن مشاركة المرأة تعد أمرًا حاسمًا للتعافي الاقتصادي، والشرعية السياسية والتماسك الاجتماعي: " بدون إشراك المرأة منذ اللحظات الأولى للمساعي الهادفة لإنهاء العنف وإلى المراحل الأخيرة من توطيد السلام، فإن اخطار الانتكاس تزداد بشكل كبير."[1]

ما بين 2003 إلى 2010، كانت كل حرب أهلية اندلعت استئنافًا لحربٍ أهلية سابقة.[2] ويمكن اعتبار حوالي نصف البنود المخصصة للنزاع والمدرجة حاليا في جدول أعمال مجلس الأمن بمثابة حالات انتكاس الى النزاع.[3] وبالنظر إلى أهمية مشاركة النساء في منع الانتكاس إلى النزاع، فإن إقصائهن يؤثر ليس على حياة النساء والفتيات وعلى أسرهن ومجتمعاتهن المحلية فحسب، ولكنه يعيق أيضًا جهود المجتمعات لتحقيق الاستقرار ككل.

من الواضح أن هناك حاجة إلى إعادة تصور 'بناء السلام' بطريقة مجدية بالنسبة للنساء والفتيات - مع الاستفادة من قدراتهن ومساهماتهن، وتطوير استراتيجيات للدمج تقر بأدوارهن وخبراتهن المتنوعة في النزاع. لا يمثل بناء السلام الشامل والتحويلي هذا مجرد سلسلة من الأنشطة، أو مربعات اختيار تم وضع علامة عليها تفيد بمشاركة النساء. إنه نهج يتطلب مجابهة انعدام المساواة النُظمي بين الجنسين، والذي يعد من بين الأسباب الجذرية للنزاع.

للقضاء على انعدام المساواة بين الجنسين في جميع أشكاله - من الفقر والإقصاء على أساس الجنس إلى التمييز الهيكلي، وانتهاكات حقوق الإنسان - يجب أن تمكِّن مبادرات بناء السلام النساء والفتيات اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا. ويجب أن تتضمن استراتيجيات طويلة الأمد للتنمية التي تفيد النساء والفتيات على المستوى الشعبي، وتبني قدرتهن على العمل الفردي والجماعي.[4] ينبغي أن تعتني هذه المبادرات بنفس القدر بالصدمة البدنية والعاطفية وبانعدام الأمن والعنف الذي تستمر النساء والفتيات في التعرض له بعد التوصل إلى اتفاق سلام، والتي تمثل عقبات واضحة أمام مشاركتهن في بناء السلام.[5] فالصدمة التي تنتج من الحرب يمكن أن تكون لها آثار طويلة الأمد على قدرة النساء على المضي قدمًا، وللأسف، فإن الدعم النفسي الاجتماعي المتاح نادرًا ما يستطيع أن يواجه حجم الصدمة والألم الذي تتحمله النساء عادة في سياقات بناء السلام. الفصل رقم 4: *حماية الحقوق* يتناول الدعم النفسي الاجتماعي بالتفصيل، واصفًا إياه بأنه ضرورة، وليس رفاهية، للتعافي بعد النزاع.

ألقى استعراض عام 2015 لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة الضوء على أهمية المصالحة والتعامل مع الصدمة الناتجة من النزاع على المدى الطويل، واحتواء النزعة الاجتماعية للعنف، والتي عادة ما تظهر، إذا تُركت دون معالجة، من خلال ارتفاع معدلات العنف المنزلي في فترة بناء السلام.[6] في المشاورات التي أجريت من أجل الدراسة العالمية على مستوى العالم، تحدثت النساء عن تجاربهن مع تصاعد العنف المنزلي في فترة ما بعد النزاع، وشرحن أن ضعف أو غياب مؤسسات سيادة القانون كان أحد أكبر العوامل التي أسهمت في هذا الإنتهاك. الفصل رقم 5: *العدالة التحويلية*، تستكشف الدراسة العالمية كيف تعتبر إتاحة العدالة للنساء أمرًا حاسمًا لبناء مجتمعات مسالمة بعد النزاع.

ينبغي أن تعتني هذه المبادرات بنفس القدر بالصدمة البدنية والعاطفية وبانعدام الأمن والعنف الذي تستمر النساء والفتيات في التعرض له بعد التوصل إلى اتفاق سلام، والتي تمثل عقبات واضحة أمام مشاركتهن في بناء السلام.

التركيز على

هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة والمرأة والسلام والأمن

في عام 2010، قدم الأمين العام، استجابةً لطلب محدد من مجلس الأمن، تقريرًا حول 'مشاركة المرأة في بناء السلام.' وقد أكد التقرير أن المرأة "شريك بالغ الأهمية في دعم الركائز الثلاث للسلام الدائم، وهي: الانتعاش الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والشرعية السياسية" ووضع خطة طموحة لدعم مشاركة المرأة في بناء السلام وتقويتها والاستفادة منها.[7]

وتُلزم خطة عمل الأمين العام ذات النقاط السبع بشأن بناء السلام المراعي للاعتبارات الجنسانية الأمم المتحدة بالتقدم في العديد من المجالات المواضيعية والبرامجية. وهي تشمل زيادة ملموسة في تمويلها للمساواة بين الجنسين، وتحديد هدف مبدئي يتمثل في ضمان تخصيص 15 في المائة على الأقل من الصناديق التي تديرها الأمم المتحدة دعمًا لبناء السلام لمشروعات هدفها الأساسي هو تلبية احتياجات المرأة الأساسية و/أو النهوض بالمساواة بين الجنسين و/أو تمكين المرأة.[8] وقد ظلت خطة العمل أداة هامة للتخطيط ووضع الأهداف. مع ذلك، ومن الأدلة التي تم جمعها لأغراض هذه الدراسة، يتضح أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في مجال العمليات، إلا أنه لم يتم استشعار الأثر الكافي في الحياة اليومية للنساء في سياقات ما بعد النزاع.

يستعرض الفصل نهجي العدالة الشاملة والعدالة التحويلية لبناء السلام من خلال التركيز على ثلاثة جوانب رئيسية لبناء السلام بعد النزاع - التمكين الاقتصادي والحكم بعد النزاع وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن.

التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام

للنزاع تكاليفٌ مالية مدمرة على المجتمعات، ليس أقلها تدمير الاقتصاد المحلي. ونتيجة لذلك، فإن سياقات ما بعد النزاع تتميز بإعادة البناء السريعة للهياكل الاقتصادية الوطنية. وكثيرًا ما يكون تركيز إعادة البناء على تحرير الاقتصاد وإصلاح السوق - اللذان يمثلان بصورة متزايدة مكونًا قياسيًا لجهود إعادة البناء بعد النزاع بغرض دمج الدولة الجديدة في الاقتصاد العالمي.[9] يمكن لهذه الإصلاحات، والتي تميل إلى خفض سلطة الدولة على الاقتصاد، من خلال القيام بذلك أن تؤدي إلى زيادة عبء الرعاية على النساء وتفاقم أوجه انعدام المساواة وإضعاف قوة الدولة على مجابهة احتياجات النساء المحددة من خلال البرامج والاستحقاقات.

> **"النساء لا 'يأكلن' السلام. النساء يردن برامج تدمج مبادرات بناء السلام مع التمكين الاقتصادي."**
>
> مشاركة في مناقشة جماعة التركيز التي عقدت لأغراض الدراسة العالمية في أوغندا

بالإضافة إلى ذلك، في أعقاب النزاع، عادة ما تُوجَّه الاستثمارات الخارجية والمحلية إلى البنية التحتية والأسواق وتنمية القوى العاملة، والصناعات الاستخراجية والزراعة التجارية. تُظهِر أحدث بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه على الرغم من أن الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية تستثمر مبالغ كبيرة في القطاعين الاقتصادي والإنتاجي في الدول والاقتصادات الهشة، إلا أن نسبة مئوية ضئيلة منها تستهدف المساواة بين الجنسين كهدف أساسي. على سبيل المثال، من بين 10 مليارات دولار أمريكي استُثمِرَت سنويًا في الفترة 2012-13، ذهب 439 مليون دولار أمريكي منها فقط إلى تعزيز المساواة بين الجنسين كهدف أساسي.[10]

من الواضح أن هذا المجال لم يمثل أولوية بالنسبة للمؤسسات الدولية أو الدول، على الرغم من الأدلة الواضحة على أن استهداف تمكين المرأة يعجِّل في الحقيقة من التعافي الاقتصادي. وجديرٌ بالذكر أن العديد من أسرع اقتصادات العالم نموًا، والتي خرجت من النزاع مؤخرًا، تدين بنجاحها جزئيًا إلى دور النساء المتزايد في الإنتاج والتجارة وريادة الأعمال.[11] وقد شملت استراتيجيات النمو السريع في هذا السياق تعزيز تعليم الفتيات وتوسعة إتاحة التوسع الزراعي والائتمان للنساء. بالإضافة إلى ذلك، قامت هذه الدول، من خلال التصدي للتمييز والصور النمطية الضارة والهياكل الأبوية والإقصاء الذي يجعل النساء والفتيات معرضات لخطر العنف والفقر، باتخاذ خطوات تمكنهن من المشاركة بصورة مجدية وفعالة في المجالات العامة والخاصة، وأن يصبحن قوة دافعة في الاقتصاد.

وقد أقرت لجنة بناء السلام بأثر مشاركة النساء على النمو الاقتصادي في إعلان صدر عام 2013 والذي أكدت فيه اللجنة بأن " التمكين الاقتصادي للمرأة يسهم إسهاما كبيرا في فعالية الأنشطة الاقتصادية والنمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، ويؤدي إلى تحسين نوعية تدابير وسياسات الانتعاش الاقتصادي ونتائجها الاجتماعية وإلى تحقيق التنمية المستدامة."[12] وبعيدًا عن النمو الاقتصادي، هناك فوائد أخرى هامة لتمكين المرأة الاقتصادي بالنسبة لمجتمعٍ يسعى إلى بناء السلام. تبين التجارب والأدلة أنه من الأرجح أن تنفق المرأة دخلها على احتياجات الأسرة والتي تشمل

تشير الدراسات أيضًا إلى أنه حين تتحكم النساء في الدخل، فإنهن أكثر قدرة على ضمان الأمن لأنفسهن ولأطفالهن، وعلى المشاركة في أنشطة المجتمع المدني والإسهام في الحكم الشامل، وبخاصة على المستويات المحلية، مما يسهم إسهامًا حيويًا في استقرار الأسرة والمجتمع المحلي.

الرعاية الصحية والتعليم، مما يسهم بنسبة أكبر في التعافي الاجتماعي بعد الصراعات.[13] كما تشير الدراسات إلى أنه حين تتحكم النساء في الدخل، فإنهن أكثر قدرة على ضمان الأمن لأنفسهن ولأطفالهن،[14] وعلى المشاركة في أنشطة المجتمع المدني والإسهام في الحكم الشامل، وبخاصة على المستويات المحلية، مما يسهم إسهامًا حيويًا في استقرار الأسرة والمجتمع المحلي.[15] وبالمثل، فإن دور المرأة التقليدي في العديد من المجتمعات كمديرات للموارد الطبيعية يعني أن استهداف مُنتجات الطعام - الى جانب الإقرار القانوني بحقهن في الأرض والسكن والملكية - يمكن أن يؤدي إلى نواتج إيجابية بالنسبة للأمن الغذائي في أعقاب النزاع.[16] وقد وجد أحد التحليلات التي أجريت عبر مجموعة من البلدان أن المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع والتي شهدت أسرع معدلات التعافي الاقتصادي وخفض الفقر هي تلك التي تشير التقارير إلى تمتع النساء فيها بمستويات أعلى من التمكين.[17] ففي رواندا على سبيل المثال، أدت المبادرات التي تزيد من قيادة المزارعات في تعاونيات المزارعين، ومن إتاحة خدمات الإرشاد لهن، إلى

زيادة في الإنتاجية، وبالتالي إلى إسهام أكبر في الأمن الغذائي الوطني، وتحسين وضع المرأة داخل المجتمع المحلي.[18] وتقدِّر منظمة الأغذية والزراعة أن إتاحة الأصول والائتمان للمزارعات بنفس القدر المتاح للرجال يمكن أن يساعد على زيادة محاصيلهن بمقدار 20 إلى 30 في المائة.[19] ويشير هذا إلى أن إمكانيات الزراعة كمحرك للنمو الاقتصادي ونواتج السلام بصفة عامة يمكن زيادتها من خلال استهداف المُزارعات.

ربّات الأسر المعيشية وعبء الرعاية

تتحول الأسر المعيشية نتيجة التشرد المتعلق بالنزاع، والتجنيد الإجباري والخسائر البشرية، والتي عادة ما تترك النساء في دور ربّات الأسر في وسط مجتمعات عادة ما تكون أبوية للغاية.[20] في نيبال، تحدثت أرامل المختفين بشكل مؤثر عن معاناتهن اليومية للبقاء وتوفير الرزق لأسرهن (كما يرد بمزيد من التفصيل في الفصل رقم 5: *العدالة التحويلية*). بغض النظر عن تكوين الأسرة المعيشية، فإن النساء والفتيات المتضررات بالفعل بصورة غير متناسبة من عبء الرعاية على المستوى العالمي يجدن أن مسؤولياتهن قد تفاقمت بعد النزاع، في حين قد تكون المرافق التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية قد تم تدميرها أو أصبح من الصعب الوصول إليها.

في الوقت ذاته، على الرغم من أن غياب رب الأسرة نتيجة النزاع يزيد من أعباء الرعاية بالنسبة للنساء والفتيات - وعادة ما يزيد من تعرضهن للأخطار أيضًا - فإن هذه التحولات الديموغرافية تمثل أيضًا فرصًا جديدة وهامة لمشاركة النساء في المجالات والأنشطة التي يهيمن عليها الرجال عادةً، بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية التي يهيمن عليها الذكور. على سبيل المثال، وجدت الأبحاث التي أجرتها منظمة إيزيس النسائية للتبادل الثقافي الدولي في شمالي أوغندا (2001) والسودان (2007) وليبيريا (2008) أن النساء اللاتي تمكن من التعافي من النزاع كنّ أكثر اعتمادًا على أنفسهن اقتصاديًا ممّا كنّ عليه في الماضي.[21] يكمن التحدي في تقوية مكاسب المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوسعتها مع عودة الرجال إلى المنزل، لمنع الانتكاس إلى معايير ما قبل النزاع التي تعيد المرأة إلى المجال المنزلي، وترسِّخ الصور الجنسانية النمطية القديمة. ويعد هذا هامًا بصفة خاصة نتيجة ميل جهود بناء السلام والتعافي إلى التركيز على بناء المجال الاقتصادي للرجال - بدلاً من بنائه لكلٍ من النساء والرجال- بغية إعادة إشراكهم وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم المحلية من خلال مبادرات خلق الوظائف وزيادتها.[22]

التعافي الاقتصادي التحويلي والشامل والمُنصِف

لكي يحوِّل التعافي الاقتصادي أوجه انعدام المساواة الكامنة، يجب أن تُقدَّم للنساء خيارات للسبل المعيشية تتجنب ترسيخ أوجه انعدام المساواة بين الجنسين والصور النمطية.[23] وهذا خطأ وقعت فيه في الماضي العديد من البرامج ذات الإدارة الدولية. على سبيل المثال، كانت خيارات المقاتلات السابقات محدودة بين أنشطة مثل تصفيف الشعر وحياكة الملابس، وكلا منهما يمكن أن يعرضهن لحياة من الأجور الضئيلة وظروف العمل السيئة.[24] وبدلاً من هذا، ينبغي توسعة الفرص المعيشية للنساء وأن تمتد أيضًا إلى القطاعات التي يهيمن عليها الرجال من الناحية التقليدية، بما في ذلك الصناعات الاستخراجية وإدارة الموارد الطبيعية. في سيراليون، أطلِقَ مشروع "المرأة خلف عجلة القيادة" في عام 2014 من مكتب الرئيس، والذي وفَّر فرصًا لقيادة سيارات الأجرة للنساء. وقد عزز هذا من التمكين الاقتصادي للمرأة، ووفر خدمة للسكان، ودخلاً للنساء، وساعد في الوقت ذاته على عكس الصور

جديرٌ بالذكر أن العديد من أسرع اقتصادات العالم نموًا، والتي خرجت من النزاع مؤخرًا، تدين بنجاحها جزئيًا إلى دور النساء المتزايد في الإنتاج والتجارة وريادة الأعمال.

النمطية المتعلقة 'بعمل النساء.'[25] تقوم دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتوظيف النساء لإزالة الألغام في بلدان تشمل أفغانستان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد كان للنساء اللاتي أثبتن قدرتهن على تحقيق المطالب البدنية والفنية للوظيفة أثرًا قويًا، مما قوى من وضع النساء داخل مجتمعاتهن المحلية ووفر مصدرًا للدخل.[26]

التركيز على

الصناعات الاستخراجية وإدارة الموارد الطبيعية

"في بلدي ترتبط النزاعات المسلحة باستغلال الموارد الطبيعية، والذي تموله الشركات متعددة الجنسيات."

مجيبة على الدراسة الاستقصائية للمجتمع المدني لأغراض الدراسة العالمية، من جمهورية الكونغو الديمقراطية

في العديد من بلدان ما بعد النزاع، تدفع الصناعات الاستخراجية بالتعافي الاقتصادي وتُعد موردًا حاسمًا للموازنة الوطنية. ويدل على ذلك، مثلاً، الاعتماد الضخم على موارد النفط من قِبل أحدث بلدين انضما إلى المجتمع الدولي وهما: تيمور الشرقية وجنوب السودان

يعترف مجلس الأمن بصورة متزايدة بالدور الذي تلعبه الموارد الطبيعية في تأجيج النزاع، حيث طلب من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى العمل مع السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى لوضع استراتيجية وطنية للتعامل مع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتهريبها.[27] الأبعاد الجنسانية للصناعات الاستخراجية وإدارة الموارد الطبيعية معقدة وتتراوح ما بين قضايا مثل النزاع على الموارد الذي يؤجج العنف الشديد ضد المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية،[28] إلى الآثار الصحية السلبية على النساء والأطفال نتيجة ممارسات التنقيب غير الآمن عن النفط في دلتا النيجر، نيجيريا.[29] كما يستمر إقصاء النساء إلى حدٍ بعيد من فرص الوظائف في القطاع، على الرغم من أدوارهن التقليدية وخبراتهن في إدارة الموارد الطبيعية.

كشفت المشاورات مع منظمات المجتمع المدني النسائية في الجنوب العالمي عن انطباعات منتشرة بأن الشركات متعددة الجنسيات يتم إشراكها من أجل "تنمية" البلدان من خلال الصناعات الاستخراجية على حساب السكان المحليين.[30]

يمكن للإدارة الشاملة والمنصفة والمستدامة للموارد الطبيعية في أعقاب النزاع أن تلعب دورًا حاسمًا في بناء السلام وتحويل أوجه انعدام المساواة الاجتماعية.[31] لكي تجني المرأة الفوائد الاقتصادية من هذا القطاع، يجب أن يكون لها حقوق أراضي معترف بها قانونًا، وأن تُمكَّن من المشاركة والقيادة في صنع القرار في المنزل والمجتمع المحلي والمجتمع الأوسع بشأن كيفية استخدام الموارد الطبيعية.

كشفت مناقشات جماعة التركيز التي عقدت لأغراض الدراسة العالمية أن المبادرات التي تُقاد محليًا تعتبر موردًا رئيسيًا للتمكين الاقتصادي للمرأة، وتوفر إحساسًا بملكية الأمن الاقتصادي. نجحت بعض المشروعات مثل قروض المجتمع المحلي والتعاونيات المُدِّرَة للدخل في توفير مصدر دخل مستقر للنساء في بوروندي ورواندا على سبيل المثال.[32] ولكن، يكمن الخطر في أن التعافي الاقتصادي بالنسبة للنساء كثيرًا ما يُترجم إلى الائتمان متناهي الصغر أو المؤسسات متناهية الصغر فحسب ، في حين يستمر الرجال في الهيمنة على المشروعات التي تتم على نطاق واسع. طبقًا لما تعكسه جهود مصرف التنمية الإفريقي في سياقات ما بعد النزاع، فإن رؤية التعافي الاقتصادي ينبغي أن تكون تحويلية وطويلة الأمد، وألا تقيِّم حالة الاقتصاد الموروث فحسب، وإنما ما سيكون عليه الاقتصاد في المستقبل، وكيف يمكن وضع النساء في موضع يتيح لهن القيادة والإسهام والاستفادة من برنامج تعافي تحويلي.[33]

وأخيرًا، يجب أن تتناول المبادرات الاقتصادية التحويلية الاحتياجات الاقتصادية المتباينة بين النساء والفتيات في مرحلة التعافي من النزاع، مع نُهُج مخصصة للفئات المعرضة للخطر الاقتصادي بشكل خاص، بما في ذلك الأشخاص المشردون داخليًا واللاجئين والشعوب الأصلية والنساء والفتيات ذوات الإعاقة والنساء المسنات ومجتمع المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية من بين فئات أخرى. وكما هو الحال بالنسبة للتمكين الاقتصادي للمرأة بوجه عام، فإن تمكين كل من هذه الفئات سوف يسهم في قوة المجتمعات المسالمة والديمقراطية وقدرتها على التكيف.

المرأة في ظل نظام الحكم بعد النزاع

عادة ما يكون بناء السلام في أعقاب النزاع مباشرة مصحوبًا بإصلاحات شاملة في مجالي السياسة والحكم، يقصد منها مجابهة الأسباب الجذرية للنزاع والإقصاء السياسي والإفلات من العقاب وغياب سيادة القانون، والحكم المركزي والتهميش الاقتصادي. وبعد وضع أساسات المجتمع فيما بعد النزاع، تمثل الإصلاحات في مجال الحكم فرصة سانحة لكي يتم تحويل الهياكل الاجتماعية التمييزية ولتعزيز حقوق الإنسان للمرأة ومشاركتها وإشراكها على نحوٍ مفيد. إن السعي لتحقيق هدف 'التوازن بين الجنسين'،

يكمن الخطر في أن التعافي الاقتصادي بالنسبة للنساء كثيرًا ما يُترجم إلى الائتمان متناهي الصغر أو المؤسسات متناهية الصغر فحسب ، في حين يستمر الرجال في الهيمنة على المشروعات التي تتم على نطاق واسع.

طبقًا لما ورد في منهاج عمل بيجين، يمكن أن يشجع على تغيير تحويلي في المؤسسات وقد وجِدَ أنه يؤدي إلى خيارات مختلفة في الإنفاق الاجتماعي. ويمكن لهذا، في حد ذاته، أن يتصدى لبعض التهميش وأوجه انعدام المساواة الكامنة التي تؤدي إلى النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة المتساوية والمجدية والفعالة للمرأة في مؤسسات الحكم والعمليات السياسية بعد النزاع يضمن أن يعكس صنع القرار مجموعة أكبر من وجهات النظر.

سواء في الضغط من أجل وضع الدستور أو تحقيق اللامركزية في العمليات بأسلوب يستجيب للاعتبارات الجنسانية أو من خلال دعم النساء كناخبات ومرشحات في الانتخابات، فمن الواضح أن أعضاء المجتمع المدني من النساء يلعبن عادة دورًا رئيسيًا في تحويل المجال السياسي. طبقًا لتقرير التنمية في العالم لعام 2012، فإن "الصوت الجماعي للنساء - سواء من خلال المشاركة المباشرة في مؤسسات صنع القرار أو من خلال تشكيل سياق القرارات - يمكن أن يؤدي إلى سياسات وبرامج وقوانين تختلف تمامًا عن تلك التي كان يمكن أن تنتج بدونه. وبالتالي فإن توفير بيئة يمكن لأصوات النساء أن تندمج فيها إلى صوت جماعي يمكن بالتالي أن يعزز تدخل النساء والمزيد من المساواة بين الجنسين."[34] على سبيل المثال، في الصومال، حيث يتم إقصاء النساء عادة من مجال السياسة القبلي القاصر على الرجال، قامت النساء بتركيز طاقاتهن السياسية على تنظيم المجتمع المدني - عن طريق رصد انتهاكات حقوق الإنسان حتى يمكن تقديم مرتكبيها إلى العدالة حين توجد المؤسسات المناسبة، ونزع سلاح شباب المليشيات وإعادة إدماجهم والدعوة من أجل حقوق المرأة.[35]

مشاركة المرأة في الهيئات المنتخبة

على مدار الخمس عشرة سنة الماضية، تم قطع خطوات واسعة في مجال تمثيل المرأة في البرلمانات في بلدان ما بعد النزاع. العديد من البلدان التي تحظى بأعلى تمثيل للنساء على المستوى العالمي هي أيضًا تلك الخارجة من النزاع، بما في ذلك أفغانستان وأنغولا وبوروندي وكرواتيا والعراق وموزمبيق وناميبيا ونيبال ورواندا وصربيا وجنوب السودان.[36] وقد اعتمد العديد من هذه البلدان تدابير مؤقتة خاصة نتيجة لجهود العديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك أنصار المرأة، أثناء مفاوضات السلام وبعدها. 'التدابير الخاصة المؤقتة' هي أدوات، وسياسات وممارسات تهدف إلى تعجيل المساواة الفعلية بين الرجال والنساء،[37] وقد تتضمن برامج الدعوة والدعم، وتخصيص الموارد أو إعادة تخصيصها، والتوظيف الموجَّه والترقيات الموجهة وأنظمة الحصص.[38]

كان للحصص الانتخابية بوجه خاص أثرًا قابلاً للقياس الكمِّي على تمثيل المرأة في بلدان النزاع وما بعد النزاع، مما أسهم في تحقيق التوازن الإجمالي بين الجنسين في هيئاتها الوطنية المنتخبة.[39] أوصى تقرير *المرأة والحرب والسلام* الصادر عام 2002، بتخصيص حصة قدرها 30 في المائة كحدٍ أدنى بالنسبة لمناصب صنع القرار، في نتيجة واضحة بالنسبة لقيمة الحصص بالنسبة لمشاركة النساء.[40] وحتى يوليو/تموز 2015، في بلدان النزاع وما بعد النزاع التي اعتمدت فيها الحصص الانتخابية المُشرّعة، كانت النساء يمثلن ما يقرب من 23 في المائة من البرلمانيين بالمقارنة بنسبة 15 في المائة في البلدان التي لا تنص فيها التشريعات على حصص. وقد ظهرت نسب تمثيل مشابهة في عام 2014، حيث شغلت النساء 23 في المائة من المقاعد البرلمانية في البلدان التي تستخدم حصصًا جنسانية انتخابية، و10 في المائة حيثما لا تستخدم الحصص.[41]

تحقق الحصص أقصى فعالية حين تتم مواءمتها مع السياق القطري وتصحبها آليات إنفاذ. قد تكون الحصص الانتخابية مصحوبة بنطاق من التدابير، يشمل التدريب الموجهة للمرشحات، وحملات التوعية العامة بشأن حق المرأة في المشاركة في العمليات السياسية والانتخابية، والعمل مع الهيئات المناسبة لضمان تمكن النساء من المشاركة في بيئة آمنة ومأمونة. جميع هذه التدابير تعمل على مجابهة التمييز الثقافي والقانوني القائم والذي يحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرار السياسي، وهي حقيقة تكتسب أهمية خاصة مع تطور المجال السياسي في أعقاب النزاع. وبالتالي، فإن وجود النساء في مناصب صنع القرار له أثر توضيحي هام: أن الحياة العامة ليست مجالاً قاصرًا على الرجال.[42] وهناك مثال إيجابي توضحه حالة أفغانستان، حيث شهدت الحصص الجنسانية زيادة ليس فقط في انتخاب النساء في البرلمان، ولكن في تسجيل النساء كناخبات وكمشاركات في المسيرات والمظاهرات العامة، وكمرشحات.[43]

> *كان للحصص الانتخابية بوجه خاص أثرًا قابلاً للقياس الكمِّي على تمثيل المرأة في بلدان النزاع وما بعد النزاع، مما أسهم في تحقيق التوازن الإجمالي بين الجنسين في هيئاتها الوطنية المنتخبة*

ثبت أن دمج النساء في العمليات السياسية بعد النزاع يفيد المجتمعات بأسرها. وقد وجدت الدراسات أن الدول ذات النسب العالية من النساء في البرلمان أقل فسادًا،[44] وأن النساء يملن إلى تركيز الجانب الأكبر من مقترحاتهن التشريعية على التشريعات المتوجهة إلى الخدمات الاجتماعية - الحقوق والتعليم والصحة بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية - بما يفيد المجتمع بأسره.[45]

ولكن، على الرغم من التقدم المُحرَز في بعض المجالات، تستمر النساء العاملات بالسياسة في مجتمعات ما بعد النزاع في مواجهة صور نمطية جنسانية ضارة، وعوائق ثقافية وقانونية وتمييز مما لا يمكن مجابهته من خلال الحصص الجنسانية وحدها. يشكل العنف الموجه ضد النساء العاملات

بالسياسية عقبة كبيرة على وجه الخصوص، ولا تزيده سياقات انعدام الأمن إلا شدة. في العراق، على سبيل المثال، تم استهداف النساء أثناء حملاتهن الانتخابية،[46] وفي المناطق الواقعة تحت سيطرة داعش، تم إعدام النساء اللاتي ترشحن للمناصب السياسية.[47]

التحول إلى اللامركزية المراعي للاعتبارات الجنسانية وتقديم الخدمات العامة

عادة ما تتضمن إصلاحات الحكم بعد النزاع التحول إلى اللامركزية حتى يمكن أن تؤول سلطة صنع القرار إلى مستويات الحكومة الأقرب من المجتمع المحلي. نظرًا لأن صنع القرار الرأسمالي يميل أكثر إلى الابتعاد عن مصالح واحتياجات الفئات المختلفة في المجتمع المحلي، وأقل احتمالاً لتفضيلها، فإن التحول إلى اللامركزية يمكن أن يمثل نقطة دخول هامة لترجمة القوانين الوطنية والسياسات والأطر إلى المستوى المحلي. ويمكن أن يكون لمثل هذه العمليات أثر كبير على مجابهة الأسباب الجذرية للنزاع.

انصب معظم التركيز في تعزيز مشاركة المرأة بعد النزاع على الانتخابات على المستوى الوطني. وبالمقارنة، لم تحظ مشاركة المرأة في هياكل الحكم الرسمية إلا بقدر ضئيل من الاهتمام. هذه الأمور شديدة الأهمية، ليس فقط

تشير الأدلة إلى أن تواجد المرأة في الخطوط الأمامية لتقديم الخدمات - سواء كوكيلات في مراكز الاقتراع أو كضابطات شرطة أو كمسؤولات عن التسجيل أو قاضيات أو موظفات في المحكمة أو مُعلِّمات أو مقدمات للرعاية الطبية أو كوكيلات للإرشاد الزراعي - يؤدي إلى خدمات أفضل جودة لكل من الرجال والنساء.

آنا لوكاتيلا، "نوع الجنس والحكم بعد النزاع: فهم التحديات"[48]

التركيز على

المساواة بين الجنسين والتحول إلى اللامركزية في تيمور الشرقية ونيبال

في تيمور الشرقية، دخلت جماعات المجتمع المدني النسائية والجهات الفاعلة الدولية في شراكات للدعوة إلى تضمين مكوّن أقوى للمساواة بين الجنسين في عملية التحول إلى اللامركزية بعد الاستقلال. وقد نجحت مساعيهم، وفي عام 2009 ألزم 'قانون قيادة المجتمع المحلي' أن يكون هناك ثلاث نساء من بين زعماء القرية السبع. وبالإضافة إلى ذلك، ألزم التوجيه الوزاري الصادر عام 2010 أن تمثل النساء نسبة 50 في المائة في كل مجلس من مجالس المقاطعات الفرعية.[49]

في نيبال، لم تكن النواتج إيجابية بنفس القدر. على الرغم من وجود قانون صدر في فترة ما بعد النزاع يُلزم لجان الخدمات الأساسية على المستوى المحلي بتضمين عضوات من النساء، الا أن النساء أنفسهن لا زلن يشعرن بالتردد في التعبير عن أنفسهن إلا عند مناقشتهن لقضايا في اجتماعات قاصرة على النساء. ويشير هذا إلى أن بناء القدرات للزعيمات النسائيات المحليات لابد أن يصاحبه أيضًا جهود لزيادة تمثيلهن.[50]

لأنها تمثل أكثر واجهة متاحة مع الدولة بالنسبة للمجتمعات المحلية، بل لتوصيل الخدمات الاجتماعية أيضًا. حين تكون السلطة لامركزية، فقد تكافح النساء لكي تُسمع أصواتهن إذا كان الحكم المحلي تحت سيطرة نخبة محلية من الرجال الأقوياء.

يمكن لتقديم الخدمات الفعّال والشامل أن يلعب دوراً في تخفيف حدة النزاع من خلال تخفيف التوتر والاحتقان بين أطراف النزاع بشأن الخدمات الأساسية الرئيسية. يعتبر استئناف تقديم الخدمات العامة الأساسية وتحسينها أحد العوائد الحاسمة للسلام، وهو يشير إلى نظام جديد وشامل للحكم والاستقرار.[51] إن لتوفير الاحتياجات الأساسية مثل الأمن والمياه وإتاحة الطعام والصحة - بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية - آثار عميقة على النساء والفتيات. في بيئة ما بعد النزاع، تجابه النساء عوائق محددة تحول دون الوصول إلى الخدمات العامة، بما في ذلك التهديد بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في البيئات غير الآمنة، والصعوبات في النقل، والتمويل ورعاية الأطفال، والتهميش المستمر من عمليات صنع القرار. تواجه النساء الريفيات بوجه خاص عقبات كبرى في الوصول إلى المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية.

يمكن أن يمثل تضمين المساءلة أمام النساء المحليات في التخطيط وتقديم الخدمات في السياقات الهشة وسياقات ما بعد النزاع إسهامًا كبيرًا في تحسين النواتج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالنسبة للنساء. بالإضافة إلى ذلك، فإن استهداف النساء كمستفيدات من مبادرات تطوير البنية التحتية، والتحويلات النقدية، والسلع والخدمات المدعمة لا يحسن من فعالية مثل هذه التدخلات الإجمالية فحسب، ولكنه يمكن أن يخفض أيضًا من الفقر الجنساني في المجتمعات المتضررة من النزاع، وأن يكون بمثابة أداة لإعادة البناء والحماية الاجتماعية من خلال تيسير الترابط الاجتماعي والاقتصادي.[52]

إن مشاركة الحكومة والأمم المتحدة مع النساء في مرحلتي التصميم وصنع القرار في أنظمة تقديم الخدمات العامة - بما في ذلك الرصد والتقييم - قد أثبتت أنها عامل أساسي في ضمان وصول أصوات النساء من متلقيات الخدمة إلى صانعي القرار، ووصول الخدمات عالية الجودة إلى النساء.

"يجب إعطاء الأولوية لإصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية - وإلا فإن المرأة ستواصل تحمل عبء مفرط من الرعاية، في سياقات يؤدي فيها النزاع إلى زيادة عدد المعالين والأشخاص ذوي الإعاقة."

فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2015 "تحدي الحفاظ على السلام"[53]

إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد النزاع

إن إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين عمليتان تقوم من خلالهما الدول الخارجة من النزاع بتحقيق الاستقرار في الوضع الأمني حتى يمكن تحقيق التعافي والتنمية على المدى الطويل. يمكن للنساء والفتيات أن يتضررن من هذه العمليات كضحايا للعنف أو عضوات في الجماعات المسلحة، وزعيمات سلام في المجتمع المحلي ومدافعات عن حقوق الإنسان ومواطنات عاديات. على مدار الخمس عشرة سنة الماضية، أدت زيادة الوعي بالديناميات الجنسانية داخل قطاع الأمن إلى مزيد من الاهتمام بالاحتياجات والقدرات المحددة للنساء والفتيات كمقاتلات سابقات، وأعضاء في المجتمعات المحلية المضيفة ومستخدمات لخدمات الأمن.

تشير قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن من منظور التخطيط والتنفيذ والمساءلة. وقد تم وضع الإرشادات الفنية، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، لمساعدة الممارسين وصانعي السياسات على تفعيل الإطار المعياري، وعلى تصميم وتنفيذ استراتيجيات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن المستجيبة للاعتبارات الجنسانية في الميدان.[54] وبالإضافة إلى ذلك، و نتيجة للإطار المعياري المتطور والإرشادات التشغيلية المتطورة، فقد بذلت جهود هامة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن وفي تنفيذها. وقد أدى هذا إلى بعض الممارسات الجيدة في الميدان من جانب، وإلى إلقاء الضوء على الفجوات والتحديات المستمرة من جانبٍ آخر.

> **"نريد أن نصبح زعيمات سياسيات، وأن نوجِّه المجتمع، ولكننا لا نملك الموارد اللازمة لمجرد البقاء."**
>
> مقاتلة سابقة،
> زيارة الدراسة العالمية إلى نيبال

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

تم توجيه النقد للعديد من عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في التسعينيات نتيجة تجاهل المنظور الجنساني. على الرغم من وجود النساء والفتيات في الجماعات المسلحة، سواء في القتال النشط أو في أدوار الدعم، إلا أن تصميم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذه لم يأخذ احتياجاتهن في الاعتبار. على سبيل المثال، في ليبيريا وسيراليون، أدت معايير "لا أسلحة، لا دخول" إلى إقصاء العديد من النساء المؤهلات، وبخاصة من كنّ في أدوار الدعم.[55] بالإضافة إلى ذلك، فإن مواقع التسريح كانت كثيرًا ما تفتقر إلى المرافق والمعدات المناسبة للنساء والفتيات، وفشلت برمج إعادة الاندماج في توفير فرص معيشية مستدامة وتمكينية.[56]

على الرغم من أن الجهل باحتياجات النساء والفتيات كان في معظم الأحيان نتيجة مجرد السهو،[57] إلا أنه في عديد من الحالات الأخرى، تم تحييد النساء اللاتي قمن بأدوار قيادية في الجماعات المسلحة عمدًا إلى أدوار تقليدية أكثر من خلال جهد في غير موضعه، لتسهيل إعادة إدماج نظرائهن من الرجال سياسيًا واقتصاديًا.[58] وسواء كان عن عمد أو بغير عمد، فإن استبعاد النساء والفتيات من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لم يؤدِ إلى صعوبات لهن كأفراد فحسب، وإنما إلى فرصٍ ضائعة لدعم وتقوية القدرات القيادية لهؤلاء النساء من المقاتلات السابقات. وأخيرًا، فإن النُهج التي تتجاهل المنظور الجنساني تفشل في تقييم دور المرأة في المجتمع المحلي المتلقي، وبخاصة دورهن في دعم إعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلات السابقات، بما في ذلك القاصرات أو المعاقات أو المصابات بالصدمة.

منذ عام 2000، دعا مجلس الأمن إلى النظر في احتياجات النساء في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال بعثات حفظ السلام في بعض قراراته المحددة بالنسبة لبلدٍ ما. ورغم أن هذا هو الحال بالنسبة لبعض القرارات المحددة لبلدٍ ما، بما في ذلك القرارات المتعلقة ببوروندي، وكوت ديفوار، وليبيريا وجنوب السودان والسودان وهايتي،[59] إلا أن الإشارات الإجمالية إلى نوع الجنس ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا تزال محدودة. ويقدِّم تحليل تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بلدان مثل ليبيريا وسيراليون ونيبال وكولومبيا استنتاجات متشابهة من ناحية أن التقدم في السياسات لا يُترجَم بالضرورة إلى تحقيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نحو أفضل بالنسبة للنساء.

ورغم النجاح النسبي للعديد من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مراحل نزع السلاح والتسريح الأولية، إلا أن مكونات إعادة الإدماج فيها قد عانت من قصور، حيث تتناول إما بطريقة غير كافية أو غير مناسبة احتياجات وتجارب المقاتلات والمؤيدات والمُعالات. وهذا نتيجة مباشرة لاستمرار فشل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نطاق أوسع، في تقييم وتناول أدوار النساء والفتيات بفعالية كوكيلات أثناء النزاع. وبدلاً من ذلك، فإن النهج تظل تؤكد الصور النمطية، حيث تظهرن فقط كضحايا، وتفشل في استغلال مهاراتهن القيادية.[60] على سبيل المثال، في ليبيريا، ركز تدريب المهارات للمقاتلات السابقات

على الأنشطة التي ينظر إليها باعتبارها تخص المرأة مثل الحياكة وتصفيف الشعر.[61] وقد رسَّخت هذه الأنشطة الأدوار الجنسانية التقليدية كما أنها، في غياب تحليل مراعي للاعتبارات الجنسانية لسوق العمل، لم تمثل في النهاية خيارات اقتصادية مجدية وقابلة للتطبيق للسبل المعيشية. في نيبال، لم يتم دمج سوى عدد قليل من المقاتلات السابقات في الجيش أو دخولهن الحياة السياسية. الأغلبية العظمى "أصبحن مختفيات وعُدن بهدوء إلى مجتمعاتهن المحلية، موصوماتٍ بشدة ومغلوباتٍ على أمرهن."[62] مثل هؤلاء النساء، في نيبال وغيرها، من بين الكثيرين الذين تركوا ولم تشملهم عمليات بناء السلام.

على الرغم من أن بعض برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد جاهدت لتحويل 'التصرفات الذكورية العنيفة' إلا أن التدخلات الصلبة في هذا المجال تعد ناشئة.[63] ومن نفس المنطلق، تمثل عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تفصل برامج الأطفال والبالغين مشكلات هيكلية وتفشل في تناول الاحتياجات المحددة للفتيات. على سبيل المثال، العديد من الفتيات دون سن الثامنة عشر واللاتي كنّ مؤهلات لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال في سيراليون لم يعتبرن أنفسهن أطفالاً، "إمّا لأنهن كنّ أمهات بالفعل أو نظرًا لفقدان والديهم وبعضهن كنّ قد قمن بأدوار البالغين لعدة سنوات."[64] وقد أدى هذا إلى عدم تسجيل العديد من الفتيات في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال. بالإضافة إلى ذلك، فإن المستويات المرتفعة من الصدمة النفسية الاجتماعية التي تتعرض لها النساء والرجال والفتيات والفتيان نتيجة العنف المتعلق بالنزاع لم يتم تناولها أيضًا على نحوٍ كافٍ من قِبل برامج إعادة الإدماج.[65]

عادة ما تعتمد عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضمنيًا على عمل النساء بدون أجر في المجتمع المحلي لرعاية المعاقين أو الصغار أو المرضى أو المقاتلين السابقين المصابين بالصدمة. في سيراليون، طلبت دراسة استقصائية من مقاتلين سابقين أغلبهم من الذكور أن يحددوا الأشخاص الذين لعبوا دورًا هامًا في مساعدتهم على إعادة الاندماج؛ وقد ذكر 55 في المائة منهم أسماء نساء في المجتمع المحلي.[66] لعبت صانعات السلام على المستوى الشعبي في ليبيريا دورًا حاسمًا في تخفيف حدة التوتر بشأن عودة المقاتلين السابقين إلى المجتمعات المحلية ذاتها التي ارتكبوا فيها أعمال العنف.[67] يمكن لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تستفيد من زيادة المشاركة والتنسيق مع صانعات السلام كشريكات، وصاحبات مصلحة وموارد قيمة في تصميم وتنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إصلاح قطاع الأمن

عادة ما تحمل أجهزة القطاع الأمني في سياقات ما بعد النزاع إرث كونها المرتكب الرئيسي لأعمال العنف أثناء النزاع. ونتيجة لذلك، يمكن أن تربط المجتمعات المحلية بين الشرطة والقوات المسلحة وبين التهديدات والعنف والتخويف والإساءة. لذلك، فإن إصلاحها لكي تصبح مؤسسات ديمقراطية وفعالة وتتسم بالشفافية يعد أمرًا أساسيًا لكسب ثقة الجمهور في عملية بناء السلام.

تعتبر عمليات التدقيق في قطاع الأمن، والتي تستبعد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من التوظيف في قطاع الأمن، أدوات هامة بصورة حاسمة لحماية المدنيين ممّن لهم سجل في ارتكاب الانتهاكات.[68] يجب ربط مثل هذه العمليات مع عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لضمان عدم دمج المقاتلين السابقين الذين ارتكبوا انتهاكات قائمة على نوع الجنس في قطاع الأمن. إن الفشل في المشاركة في عملية التدقيق، بما في ذلك البحث عن جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، يضع المجتمعات في خطر وقوع المزيد من العنف من الجهات الفاعلة الخطيرة، ويمثل حاجزًا كبيرًا أمام السعي للحصول على مساعدة الدولة في مجال العدالة، ويسبب انخفاض إيمان الجمهور وثقته في مؤسسات سيادة القانون، ويُهمِّش الضحايا ويرسل رسالة مفادها أن العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي مقبولٌ اجتماعيًا.[69] تتضمن التدابير الأخرى لتطوير الرقابة الداخلية والمساءلة داخل قطاع الأمن الإبلاغ الواضح والتدابير التأديبية والجنائية في حالة وقوع التمييز والتحرش والاعتداء الجنسي من قِبل قوات الأمن ضد أعضاء المجتمع المحلي أو الزملاء من الضباط.

يمكن أن تساعد زيادة تمثيل ومشاركة النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة والمنظمات النسائية في عمليات إصلاح قطاع الأمن - وفي قطاع

يمكن لتقديم الخدمات الفعّال والشامل أن يلعب دوراً في تخفيف حدة النزاع من خلال تخفيف التوتر والاحتقان بين أطراف النزاع بشأن الخدمات الأساسية الرئيسية.

الأمن ذاته - على تشكيل مؤسسات أمنية متجاوبة وممثلة للسكان بصفة عامة. وفي هذا الصدد، هناك دور حيوي للمنظمات النسائية وللمدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة وبخاصة في أمن المجتمع المحلي وفي الرقابة على قطاع الأمن.

إن وجود النساء يمكن أن يحوِّل ثقافة مؤسسية يهيمن عليها الرجال وأن يعزز احترام حقوق الإنسان داخل الأجهزة الأمنية.[70] وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من خلال إدخال مهارات وكفاءات مختلفة، يمكن أن تساعد زيادة مشاركة النساء على إنشاء جهاز أمني أكثر شرعية وتمتعًا بالثقة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى تحسين النواتج الشُرَطيَّة للمجتمع المحلي، مثل تحسين معدلات الإبلاغ عن العنف ضد المرأة، وجمع الاستخبارات، والتعامل مع الشاهدات والضحايا والمشتبه فيهن من النساء. تشير البيانات من 39 بلدًا إلى وجود ترابط إيجابي بين زيادة نسبة الشرطيات وبين معدلات الإبلاغ عن الاعتداءات الجنسية.[71]

على الرغم من الأثر الإيجابي لضابطات الشرطة، إلا أن النسبة العالمية للنساء في قوات الشرطة الوطنية تظل منخفضة، بمتوسطٍ يبلغ 9 في المائة.[72] ولكن، هناك بعض الممارسات الإيجابية التي تتم في بعض البلدان، بما في ذلك استخدام التدابير الخاصة المؤقتة لزيادة أعداد المجندات الجديدات،[73] وتوفير التدريب لبناء القدرات والمهارات لتشجيع النساء على الالتحاق. في أفغانستان، حيث تبلغ نسبة الأميات بين النساء في الشرطة الوطنية الأفغانية ما بين 70 و80 في المائة، يقدم برنامج مبتكر لمحو الأمية من خلال تطبيق قائم على الهواتف المحمولة لمساعدة ضابطات الشرطة على التغلب على بعض التحديات التي يواجهنها في تحسين مهاراتهن في الإلمام بالقراءة والكتابة، مثل الورديات والواجبات الأسرية التي لا يمكنها في الغالب أن تستوعب جداول الفصول الدراسية المنتظمة.[74] كما يسهم الدعم المتبادل، في صورة الإرشاد والتواصل الشبكي بين الموظفات في خلق بيئة داعمة بشكل عام للنساء في قطاع الأمن. لعبت شبكات شرطة الأمم المتحدة من الإناث والتي أنشئت داخل بعثة حفظ السلام في دارفور، جنوب السودان وهايتي دورًا حاسمًا في المساعدة على إنشاء شبكات شرطية نسائية وطنية داخل خدمات الشرطة التابعة للدولة المضيفة.[75]

وكان من بين الابتكارات الهامة خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة إنشاء وحدات حماية خاصة في بلدان مثل أفغانستان وغينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون ورواندا وتيمور الشرقية.[76] وعادة ما يقتصر شغل الوظائف في هذه الوحدات على الإناث أو على الرجال والنساء المدربين تدريبًا خاصًا على التعامل مع ضحايا العنف القائم على نوع الجنس. وقد حققت الوحدات أكبر نجاحٍ لها في زيادة الوعي بحقوق المرأة داخل المجتمع المحلي، والإسهام في إعادة بناء الثقة، وبخاصة لدى النساء، في مؤسسات قطاع الأمن.[77] وفي بعض الحالات، أدت الوحدات إلى زيادة معدلات الإبلاغ والإدانة، وساعدت على توسعة إتاحة الخدمات للناجيات، مثل خدمات الدعم والإحالة. في غينيا، على سبيل المثال، زادت القضايا من 82 إلى 689 خلال العام الذي أعقب إنشاء وحدة الحماية الخاصة.[78]

لكن الوحدات الخاصة تواجه عددًا من التحديات. وتتراوح هذه التحديات بين الروابط غير الكافية مع السلطة القضائية، والتي تؤدي إلى محدودية الملاحقات القضائية، إلى نقص البنية التحتية المناسبة لتنفيذ الجلسات بمجرد وصول القضايا إلى المحاكم. في بعض الحالات يجب على الناجيات السفر لمسافات طويلة لمجرد الوصول إلى الوحدات الخاصة. لكي تستفيد الوحدات الخاصة من فعاليتها، فإنه من الضروري أن يتم دمجها في الهياكل العامة لقطاعي الأمن والعدالة، وأن تستفيد من السلطات والتمويل والقدرات اللازمة لتنفيذ واجباتها.

> *إن وجود النساء يمكن أن يحوِّل ثقافة مؤسسية يهيمن عليها الرجال وأن يعزز احترام حقوق الإنسان داخل الأجهزة الأمنية.*

التركيز على

وحدات الأشخاص المعرضين للخطر في قوات الشرطة الوطنية في تيمور الشرقية

"أنا هنا لمساعدة الناجيات في استخدام شبكة الإحالة، والحصول على العلاج الطبي إذا احتجنه، والحصول على الاستشارات لكي يتمكّن من التحسن بعد تعرضهن للصدمة. وأنا أساعد على رفع قضاياهن إلى مكتب المدعي العام. ولهذا السبب أصبحت ضابطة شرطة."

الرقيبة أميليا دي جيسوس آمارال، قائدة وحدة الأشخاص المعرضين للخطر ضمن قوات الشرطة الوطنية في تيمور الشرقية[79]

في عام 2000، أنشأت شرطة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وحدة الأشخاص المعرضين للخطر للتحقيق في قضايا العنف المنزلي والانتهاكات الجنسية والجرائم ضد الأطفال والاتجار بالبشر.[80] وتعتبر وحدة الأشخاص المعرضين للخطر حاليًا مكونًا حاسمًا في قوة الشرطة الوطنية في تيمور الشرقية. ويعد ضباطها المتفرغون موارد قيمة للمجتمعات المحلية، حيث يشجعون الإبلاغ عن الجرائم وإقامة الدعاوى من خلال مساعداتهم الشخصية للناجيات والمشاركة المباشرة على المستوى الشعبي. هناك شبكة تكميلية من خمس وثلاثين مركزًا للمجتمع المحلي في شتى أنحاء تيمور الشرقية تقدم للناجيات خدمات الوساطة والتعافي البدني والعاطفي، والمساعدات القانونية والتدريب لاكتساب المهارات. وقد أصبحت المراكز مجالات لبناء القدرات ولعقد اجتماعات المنظمات النسائية، وبالتالي تطورت لتصبح موردًا للتمكين لجميع النساء، وليس فقط للناجيات من العنف القائم على نوع الجنس.

على الرغم من نجاح هذا النهج، إلا أن هناك حاجة ماسة للمزيد من الموارد لتوسعة أثره - ولا يزال ضباط وحدات الأشخاص المعرضين للخطر يفتقرون إلى المركبات الكافية وغيرها من المعدات، مما يجعل الوصول إلى الناجيات في المناطق النائية أمرًا صعبًا.

الاستنتاجات

عبر عناصر بناء السلام المختلفة، ظهرت مخاوف مماثلة من المشاورات التي أجريت لأغراض الدراسة العالمية مع النساء في سياقات ما بعد النزاع:

- لا يزال مجال بناء السلام المراعي للاعتبارات الجنسانية يعاني من نقص الموارد وعدم كفاية الخبرة والقدرات وبخاصة على المستوى القطري.
- على مستوى السياسات، لابد من اتخاذ خطوات لتحسين مشاركة النساء في صنع القرار بشان أولويات بناء السلام وتخصيص التمويل على المستوى القطري وضمان مشاركة النساء بصورة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة في برامج بناء السلام خلال مراحل التصميم والتنفيذ والرصد.
- ينبغي أن تشارك الوزارات الجنسانية أو المؤسسات الوطنية للنهوض بالمرأة والبرلمانيات والمجموعات الجنسانية، والمنظمات النسائية في تحديد أولويات بناء السلام وصنع القرار والرقابة.
- بالنسبة للنساء على الأرض، ليس هناك معنى للفصل بين مجالات التدخل. لا يمكن للنساء الوصول إلى الأسواق إذا كانت الطرق غير متاحة. لا يمكن للنساء حرث الأرض ما لم يتم تطهيرها من الألغام. لا يمكن للنساء أن يستفدن من الأنشطة المدرة للدخل إذا كن، أو أقربائهن، يعانين من الإصابة أو الصدمة ويحتجن إلى الرعاية. يجب أن يكون الدعم النفسي الاجتماعي متاحًا للنساء والفتيات، إذا أريد لهن إعادة بناء حياتهن بصورة مستدامة.

المهم، أن النساء أكدن على حاجتهن لبرامج شاملة على المدى الطويل تهدف إلى إحداث تغييرات نظمية. بدون مثل هذه التغييرات النظمية لتيسير وإتاحة المشاركة السياسية والأمن الاقتصادي والسلامة الجسدية، فإن النساء والفتيات لن يتمكّن من تحقيق إمكانياتهن كأفراد، بالإضافة إلى دورهن كمساهمات نشطات في بناء السلام والتنمية.

التوصيات

نقل التقدم إلى ما بعد 2015: مقترحات عمل

ينبغي على الدول الأعضاء والأمم المتحدة:

- ✓ ضمان أن تسبق جميع جهود بناء السلام على المستوى المحلي عمليات رسم خرائط لتحديد أي البرامج ذات صلة بالنسبة للمجتمعات المحلية المتضررة من الحرب، وأيها سوف يحقق تمكين المرأة على نحو أكثر فعالية. يجب ألا تكون هناك سياسة تعمل بمبدأ 'حجم واحد يناسب الجميع'.

التمكين الاقتصادي للمراة من أجل بناء السلام

ينبغي على الدول الأعضاء:

- ✓ التشاور مع الزعيمات المحليات، بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان، بشأن اتفاقات الامتياز التي تم التفاوض بشأنها كجزء من جهود إعادة البناء بعد النزاع، وضمان تمثيل المرأة بنسبة 30 في المائة كحد أدنى في جميع هيئات صنع القرار بالنسبة للموارد الطبيعية للبلاد.

ينبغي على الأمم المتحدة:

- ✓ تصميم برامج للتعافي الاقتصادي تستهدف تمكين المرأة، وتتحدى الصور النمطية الخاصة بنوع الجنس بدلاً من أن ترسخها، وتتطلع إلى الأمام نحو الدور التحويلي الذي يمكن أن تقوم به المرأة في اقتصاد المستقبل.
- ✓ تصميم البرامج مع وضع المشاركة المفيدة والفوائد النهائية في الاعتبار بالنسبة للنساء الريفيات، والأرامل والنساء المعيلات للأسر المعيشية.
- ✓ تطوير واستخدام أدوات مراعية للمنظور الجنساني يمكن أن ترسم خرائط وتحلل السياقات والأسواق المحلية لتنفيذ أنشطة السبل المعيشية ذات الصلة على المستوى المحلي، والمراعية لظروف النزاع والتي تمكن المرأة بدلاً من أن تدفعها أكثر نحو الفقر.
- ✓ وضع إرشادات حول السياسات الاقتصادية الكلية في مرحلة ما بعد النزاع تأخذ الأبعاد الجنسانية في الاعتبار وتعطي الأولوية للإنفاق العام على إعادة بناء الخدمات الحيوية بالنسبة للمرأة.
- ✓ تصميم برامج التعافي الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الكلية بأسلوب مراعي للاعتبارات الجنسانية وتقييم أثرها على الأمن الاقتصادي وحقوق الإنسان للمرأة.

ينبغي على الدول الأعضاء والأمم المتحدة:

- ✓ اشتراط المشاركة الفعّالة والمُجدية للمرأة في صنع القرار والتخطيط بالنسبة لأي برنامج تعافي اقتصادي تدعمه الأمم المتحدة.
- ✓ تصميم وتنفيذ ورصد برامج التعافي الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الكلية بأسلوب مراعي للاعتبارات الجنسانية وتقييمها لمعرفة أثرها على الأمن الاقتصادي للمرأة.

المرأة في ظل نظام الحكم بعد النزاع

ينبغي على الدول الأعضاء في مرحلة ما بعد النزاع:

- ✓ اعتماد تدابير تشريعية وسياسية للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة للبلاد، وضمان توافر الفرص للمرأة على نحوٍ متساوٍ للمشاركة في هياكل الحكم الجديدة بعد انتهاء النزاع. يشمل هذا اعتماد تدابير خاصة مؤقتة للإسراع بتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مناصب صنع القرار.
- ✓ تخصيص حصص للمرأة تبلغ 40 في المائة على الأقل من فرص التوظيف في مجال تقديم الخدمات على المستوى المحلي.
- ✓ توفير وثائق الهوية للنساء والفتيات كأولوية أولى أثناء النزاع وبعده، لكي يقمن بالتسجيل للتصويت، ويحصلن على الأراضي ويتمكن من

الحصول على الخدمات والاستحقاقات الاجتماعية بما في ذلك التعليم والخدمات الصحية.

- ✓ اعتماد تدابير لتقديم خدمات تستهدف النساء تحديدًا وتأخذ في الاعتبار العبء غير المتناسب عادةً الذي تواجهه النساء نتيجة مسؤولياتهن عن تقديم الرعاية، بما في ذلك تقديم مِنَح الأطفال للأسر المعيشية؛ وحوافز التعليم للفتيات؛ والرعاية الصحية المجانية والمتاحة بجودة عالية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، للأمهات الحوامل والأطفال الصغار؛ وغيرها من التدابير المصممة لتخفيف عبء العمل غير مدفوع الأجر ورعاية الأسرة.

ينبغي على الأمم المتحدة:

- ✓ الاستمرار في ضمان شمول المساعدة التقنية في الانتخابات التي تجري في أعقاب النزاع على توجيه النصح بشأن التدابير الخاصة المؤقتة. يجب أن تخصص صناديق التمويل المشترك للانتخابات حدًا أدنى يبلغ 15 في المائة من تمويلها لمشاركة النساء. ينبغي أن يتم دعم الكيانات الانتخابية لتطوير قدراتها في مجال جمع البيانات المراعي للاعتبارات الجنسانية وإدارة البيانات المصنفة على أساس الجنس.

- ✓ توفير المساعدة الفنية لإصلاح الإدارة العامة، لمساعدة الحكومات في تنفيذ المخططات التي تحقق تكافؤ الجنسين في الخدمة المدنية.

- ✓ تيسير إتاحة مشاركة المنظمات النسائية الشعبية والمدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة في التخطيط للخدمات الأساسية وتقديمها في سياقات الأزمات، مع وضع تداعياتها على أمن المرأة في الاعتبار وكذلك أعباء الرعاية التي كثيرًا ما تكون غير متساوية.

ينبغي على الدول الأعضاء والأمم المتحدة:

- ✓ توفير فرص بناء القدرات القيادية للقيادات النسائية الوطنية والمحلية.

إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

ينبغي على الدول الأعضاء:

- ✓ تضمين نهج مراعي للاعتبارات الجنسانية في إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ليس لضمان استجابتها لخبرات المرأة الخاصة في حالات النزاع فحسب، وإنما لضمان المشاركة الكاملة للنساء وضمان تناول حقوقهن ووجهات نظرهن بصورة مناسبة.

- ✓ وضع وتنفيذ استراتيجيات لزيادة مشاركة وقيادة المرأة في القوات المسلحة وخدمات الشرطة ومؤسسات الدفاع ونظام العقوبات والسلطة القضائية.

- ✓ ضمان تعزيز إصلاح قطاع الأمن لبيئات العمل صديقة الأسرة وغير التمييزية الخالية من جميع أشكال التحرش والعنف داخل القطاع الأمني، لزيادة مشاركة العاملات فيها والحفاظ عليهن وترقيتهن.

- ✓ فحص المرشحين للعمل في خدمات القوات المسلحة والخدمات الشرطية الجديدة أو التي يُعاد تشكيلها بحثًا عن جرائم العنف الجنسي وغيرها من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مع إيلاء عناية خاصة للسرية وحماية ضحايا العنف الجنسي.

ينبغي على الأمم المتحدة:

- ✓ تضمين التحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية والمراعاة التامة لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في تخطيط وتنفيذ إصلاح قطاع الأمن/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حتى لا تحول متطلبات الدخول دون وصول المرأة إليها، وحتى لا تؤدي فرص إعادة الإدماج إلى المزيد من ترسيخ الصور النمطية الضارة المتعلقة بنوع الجنس أو التمييز بناءً على نوع الجنس أو تنتهك حقوق الإنسان للمرأة.

- ✓ (إدارة عمليات حفظ السلام) ينبغي أن تضمن تكامل إجراءات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/إصلاح قطاع الأمن المراعية

للاعتبارات الجنسانية ضمن تخطيط المهمة مع التمويل المخصص والخبرات في الشؤون الجنسانية وإعداد التقارير بانتظام عن مراعاة الاعتبارات الجنسانية في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن ضمن تقارير البعثة والملخصات التي تُرفع إلى مجلس الأمن.

- ✓ ضمان مشاركة موظفات يرتدين الزي العسكري في جميع بعثات السلام الخاصة بالأمم المتحدة في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/إصلاح قطاع الأمن، نظرًا لقيامهن بدور رئيسي في بناء الثقة، وبخاصة في أنشطة المسح الأمني وتوفير الأمن في مواقع التسريح.

ينبغي على الأمم المتحدة والدول الأعضاء:

- ✓ تيسير مشاركة القيادات والمنظمات النسائية في جميع مراحل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/إصلاح قطاع الأمن
- ✓ ينبغي أن تضم المشاركة جميع أطياف الجهات الفاعلة المشاركة في إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الزعماء العرفيون والدينيون، والشركات العسكرية والأمنية الخاصة والجهات الفاعلة في مجال الرقابة على قطاع الأمن ونظام العقوبات. كما يجب أن تشرك الرجال والفتيان لتدعيم المساواة بين الجنسين داخل عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، ولمنع انتهاكات حقوق الإنسان والاستجابة لها، بما في ذلك الانتهاك الجنسي.

ينبغي على الأمم المتحدة وغيرها من مقدمي الخدمات:

- ✓ ضمان مراعاة عمليات إعادة الدمج لاعتبارات الصدمة وتحسين إتاحة خدمات الدعم النفسي الاجتماعي وجودتها.

ينبغي على الدول الأعضاء وأطراف النزاع وفرق الوساطة:

- ✓ ضمان وجود الخبرات في مجالات الشؤون الجنسانية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/إصلاح قطاع الأمن أثناء مفاوضات اتفاقات السلام الرسمية للتأكد من مشاركة المرأة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن.

المراجع

1. "تحدي الحفاظ على السلام،" UN Doc. A/69/968–S/2015/490 (فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2015، 29 يونيو/حزيران، 2015)، الفقرة 56.

2. "تقرير عن التنمية في العالم 2011: الصراع والأمن والتنمية" (البنك الدولي، 2011)، 57.

3. "تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2015 (2015)" الفقرة 57.

4. Beyond 2015 for Women, Peace and Security: CARE" International Position on the 15th Anniversary of UNSCR 1325" (CARE International, 2015), 4.

5. في الواقع، يمكن أن تصبح ناشطات السلام والزعيمات النسائيات هدفًا للعنف والتهديدات بسبب دورهن تحديدًا في تحدي سلطة النخبة ومواجهة المفسدين المحتملين. Jacqui True, "Women, Peace and Security in Post-Conflict and Peacebuilding Contexts," Norwegian Peacebuilding Resource Centre, Policy Brief, March, 2013, 2.

6. "تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2015 (2015)" الفقرة 54.

7. "تقرير الأمين العام عن : مشاركة المرأة في بناء السلام،" UN Doc. A/65/354-S/2010/466 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 7 سبتمبر/أيلول، 2010)، الفقرة 7.

8. المرجع السابق، الفقرة 36.

9. Fionnuala Ní Aoláin, Dina Francesca Haynes, and Naomi R. Cahn, On the Frontlines: Gender, War, and the Post-Conflict Process (Oxford: Oxford Univ. Press, 2011), 245–248; Graciana del Castillo and Edmund S. Phelps, Rebuilding War-Torn States: The Challenge of Post-Conflict Economic Reconstruction, 1. publ (Oxford: Oxford Univ. Press, 2008), 1.

10. Financing UN Security Council Resolution 1325:" Aid in Support of Gender Equality and Women's Rights in Fragile Contexts," Submission to the Global Study (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Assistance Committee Network on Gender Equality (GENDERNET), March 2015), 7.

11. "تقرير الأمين العام بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام (2010)،" 3؛ Power, Voice and Rights: A Turning Point for Gender" Equality in Asia and the Pacific: Asia-Pacific Human Development Report" (United Nations Development Programme (UNDP), 2010).

12. "إعلان: التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام،" UN Doc. PBC/7/OC/3 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 26 سبتمبر/أيلول، 2013)، الفقرة 4.

13. Justino, Patricia et al., "Quantifying the Impact of Women's Participation in Post-Conflict Economic Recovery," Working Paper (Households in Conflict Network, November 2012), 20–21.

14. يتضمن هذا السلامة من العنف المنزلي، حيث يزيد احتمال ترك النساء المتاح لهن الدخل أو الفوائد الاجتماعية للبيئات التي تحدث فيها الإساءة.

15. UN Women Executive Director Michelle Bachelet Visits" Rural Women's Land Rights Project in Morocco," UN Women, March 7, 2012, http://www.unwomen.org/en/news/stories/2012/3/un-women-executive-director-michelle-bachelet-visits-rural-women-s-land-rights-project-in-morocco; "UN Women in Eastern Europe and Central Asia" (UN Women, 2012), 7, 11, http://www.unwomen.org/~/media/headquarters/media/publications/unifem/unwineasterneuropeandcentralasia.pdf?v=1&d=20140917T101024.

16. ذكر تقرير الأمين العام لعام 2014 بشأن المرأة والسلام والأمن أن تسعة في المائة فقط من ملاك الأراضي في سياقات النزاع وما بعد النزاع هنّ من النساء، في مقابل تسعة عشر في المائة في سياقات أخرى. انظر "تقرير الأمين العام عن : المرأة والسلام والأمن،" UN Doc. S/2014/693 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 23 سبتمبر/أيلول 2014)، الفقرة 50. للمزيد من المعلومات بشأن حقوق المرأة في الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية، انظر "Realizing Women's Rights to Land and Other Productive Resources" (United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), UN Women, 2013).

17. Justino, Patricia et al., "Quantifying the Impact of Women's Participation in Post-Conflict Economic Recovery," 23.

18. Final Evaluation of the Gender and Democratic" Governance Programme" (UN Women, International Solutions Group, 2014).

19. The State of Food and Agriculture: Women in" Agriculture: Closing the Gender Gap for Development" (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2011), 5.

20. الزيادة في عدد الأسر المعيشية التي ترأسها إناث في المجتمعات المتضررة من النزاع موجودة في كل مكان، وتحدث في سياقات متباينة مثل السودان وكولومبيا، حيث شهد كل منها زيادة قدرها 30 في المائة في السنوات التي أعقبت النزاع المطوَّل. في بعض الحالات، يكون عدد المُعالين في الأسر المعيشية التي ترأسها إناث أكثر بعد النزاع من الرجال، بما في ذلك الأيتام وكبار السن، مما يؤدي إلى ارتفاع أعباء الرعاية والإعالة. للحصول على بيانات بشأن نسب الإعالة في الأسر المعيشية التي ترأسها إناث والنسب التي تمثلها من إجمالي الأسر المعيشية في السياقات المتضررة من النزاع. انظر، Justino, Patricia et al., "Quantifying the Impact of Women's Participation in Post-Conflict Economic Recovery," 13–14. (يرجع تاريخ هذا الرقم إلى عام 2002.)

21. انظر: Yaliwe Clarke, "Gender and Peacebuilding in Africa: Seeking Conceptual Clarity," African Peace and Conflict Journal 6, no. 1 (June 2013): 90.

22. "التوصية العامة رقم 30 المتعلقة بوضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، " UN Doc. CEDAW/C/

GC/30 (لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، 18 أكتوبر/تشرين الأول، 2013)، الفقرة. 49.

23. تحذر مذكرة توجيهية صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الخطر الشائع لترسيخ الأدوار الجنسانية من خلال اختيار مشروعات التوظيف في برامج التعافي الاقتصادي، وتشجِّع على تحديد وتجنب مثل هذه المخاطر المتعلقة بنوع الجنس في مرحلة التخطيط للمشروع. "Emergency Employment and Enterprise Recovery," Guidance Note (United Nations Development Programme, January 2013), 15.

24. Helen S. A. Basini, "Gender Mainstreaming Unraveled: The Case of DDRR in Liberia," International Interactions 39, no. 4 (September 1, 2013): 548.

25. Abibatu Kamara, "Sierra Leone News: Women at the Wheel Project Launched," AWOKO, May 5, 2014, http://awoko.org/2014/05/05/sierra-leone-news-women-at-the-wheel-project-launched/.

26. "UNMAS 2013 Annual Report 2013" (United Nations Mine Action Service, 2013), 13.

27. "القرار 2217 (2015)" (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 28 إبريل/نيسان، 2015)، الفقرة 33(ج).

28. "Violence against Women in Eastern Democratic Republic of Congo: Whose Responsibility? Whose Complicity?" (International Trade Union Confederation, November 2011), http://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/ituc_violence_rdc_eng_lr.pdf.pdf.

29. Molly M. Ginty, "Pollution Risks Worse for Developing World Women," Women's E News, May 20, 2013, http://womensenews.org/story/environment/130518/pollution-risks-worse-developing-world-women.

30. Karen McMinn, "Candid Voices from the Field: Obstacles to Delivering Transformative Change within the Women, Peace and Security Agenda: Initial Research Findings for the Global Study on the Implementation of UNSCR 1325" (Cordaid, Global Partnership for the Prevention of Armed Conflict, and the Women Peacemakers Program, June 2015).

31. "Women and Natural Resources: Unlocking the Peacebuilding Potential" (United Nations Environmental Programme (UNEP), UN Women, United Nations Peacebuilding Support Office (PBSO), United Nations Development Programme (UNDP), 2013).

32. "Focus Group Discussion Report for the Civil Society Organization (CSO) Survey: Civil Society Input to the Global Study on Women, Peace and Security" (Global Network of Women Peacebuilders, ICAN, NGO Working Group on Women, Peace and Security, Cordaid, May 2015), 20.

33. انظر على سبيل المثال، "Investing in Gender Equality for Africa's Transformation" (African Development Bank Group, Office of the Special Envoy on Gender, 2015).

34. "تقرير عن التنمية في العالم 2012: المساواة بين الجنسين والتنمية" (البنك الدولي، 2012)، 182.

35. Faiza Jama, "Somali Women and Peacebuilding," in Women Building Peace, Accord Insight (Conciliation Resources, 2013).

36. تقع هذه البلدان في الثلث الأول من الدول طبقًا لترتيب الاتحاد البرلماني الدولي بناءً على نسبة تمثيل الإناث. Inter-Parliamentary Union, "Archived Data: Women in National Parliaments," May 1, 2015, http://www.ipu.org/wmn-e/world-arc.htm.

37. انظر "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،" 18 ديسمبر/كانون الأول، 1979، 3؛ "التوصية العامة رقم 25 بشأن الفقرة 1 من المادة 4 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المتعلقة بالتدابير الخاصة المؤقتة" (لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، 2004)، الفقرة 24-15.

38. "التوصية العامة رقم 25 (2004) الصادرة عن السيداو،" الفقرة 22.

39. "تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2015

40. Elisabeth Rehn and Ellen Johnson Sirleaf, "Women, War, Peace: The Independent Experts' Assessment on the Impact of Armed Conflict on Women and Women's Role in Peace-Building," Progress of the World's Women (New York, NY: United Nations Development Fund for Women, 2002), 102. الفقرة 79.(2015)،"

41. "تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2015 (2015)" الفقرة 79.

42. انظر على سبيل المثال، Christina Wolbrecht and David E. Campbell, "Leading by Example: Female Members of Parliament as Political Role Models," Am J Political Science American Journal of Political Science 51, no. 4 (2007): 921–39; Lonna Rae Atkeson, "Not All Cues Are Created Equal: The Conditional Impact of Female Candidates on Political Engagement," The Journal of Politics 65, no. 4 (November 1, 2003): 1040–61; Lori Beaman et al., "Female Leadership Raises Aspirations and Educational Attainment for Girls: A Policy Experiment in India," Science 335, no. 6068 (February 3, 2012): 582–86..

43. "Women Could Make the Difference as Afghanistan Turns out to Vote - CNN.com," CNN, تم الدخول إلى الموقع في 18 يونيو/حزيران، 2015، http://www.cnn.com/2014/04/07/world/asia/afghanistan-election-women-influence/index.html.

44. David Dollar, Raymond Fisman, and Roberta Gatti, "Are Women Really the 'Fairer' Sex? Corruption and Women in Government" (The World Bank, October 1999); "Are Women Leaders Less Corrupt? No, but They Shake Things up," Reuters, December 4, 2012, http://www.reuters.com/article/2012/12/04/us-women-leaders-corruption-idUSBRE8B306O20121204.

45. Swanee Hunt, "Let Women Rule," Foreign Affairs, June 2007.

46. Sam Dagher, "Iraqi Women Vie for Votes and Taste of Power," The New York Times, January 29, 2009, sec. International / Middle East, http://www.nytimes.com/2009/01/29/world/middleeast/29election.html.

47. "Isis Iraq News: Militants Execute Two Female

Parliamentary Candidates in Mosul," International Business Times UK, تم الدخول إلى الموقع في 18 يونيو/حزيران، 2015, http://www.ibtimes.co.uk/isis-iraq-news-militants-execute-two-female-parliamentary-candidates-mosul-1476656.

48. Ana Lukatela, "Gender and Post-Conflict Governance: Understanding the Challenges," in UN Women Sourcebook on Women, Peace and Security (UN Women, 2012), 19.

49. Lukatela, "Gender and Post-Conflict Governance: Understanding the Challenges."

50. Melissa MacLean, "Realizing Their Needs: Women's Access to Public Services in Sector Decentralization" (International Development Research Center, n.d.), http://www.idrc.ca/EN/Documents/realizing-their-needs-access-public-service.pdf.

51. Erin McCandless, "Peace Dividends and Beyond: Contributions of Administrative and Social Services to Peacebuilding" (United Nations Peacebuilding Support Office, 2012), 2.

52. Rebecca Holmes and Nicola Jones, "Rethinking Social Protection Using a Gender Lens," Working Paper (Overseas Development Institute, October 2010), 36, 18–15.

53. "تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2015 (2015)" الفقرة 55.

54. اعتمد الاتحاد الإفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية في إفريقيا، أيضًا أطرًا بشأن إصلاح قطاع الأمن تدمج القرار 1325، بما في ذلك على سبيل المثال إطار الاتحاد الإفريقي لإصلاح قطاع الأمن. انظر "إطار سياسة حول إصلاح القطاع الأمني" (أديس أبابا، إثيوبيا: الاتحاد الإفريقي، 2013)؛ Operational Guide to the Integrated Disarmament," Demobilization and Reintegration Standards" (United Nations, 2014), 205–216; "Gender-Responsive Security Sector Reform," in Security Sector Reform Integrated Technical Guidance Notes (United Nations SSR Task Force, 2012); Megan Bastick and Daniel de Torres, Implementing the Women, Peace and Security Resolutions in Security Sector Reform, Gender and Security Sector Reform Toolkit (DCAF, OSCE/ODIHR, UN-INSTRAW, 2010); "The OECD DAC Handbook on Security System Reform: Supporting Security and Justice," February 25, 2008, sec. 9: Integrating Gender Awareness and Equality.

55. على الرغم من هذا الدرس المستفاد، وفي الآونة الأخيرة، كان برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى الموقع في مايو/أيار 2015 يستند أيضًا إلى معايير "لا أسلحة، لا دخول" لذا فإن العديد من المقاتلات السابقات يتعرضن لخطر الإقصاء. "Accord Sure Les Principes de Desarmement Demobilisation Reintegration et Rapatriement (DDRR) et D'integration Dans Les Corps En Uniforme de L'etat Centrafricain Entre Le Gouvernement de Transition et Les Groupes Armes," May 2015, 3; Basini, "Gender Mainstreaming Unraveled," 544; Dyan Mazurana and Khristopher Carlson, From Combat to Community: Women and Girls of Sierra Leone (Women Waging Peace, the Policy Commission, Hunt Alternatives Fund, 2004), 3.

56. Sarah Douglas, Vanessa Farr, Felicity Hill, Wenny Kasuma, "Getting It Right, Doing It Right: Gender and Disarmament, Demobilization and Reintegration" (United Nations Development Fund for Women (UNIFEM)), October 2004.

57. تشير المقابلات مع المقاتلات السابقات في ليبيريا وسيراليون إلى أن الأسباب الرئيسية لانخفاض التسجيل في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تتعلق بقلة المعلومات والشعور بالخزي والخوف من الوصم والانتقام والإقصاء الاجتماعي ونزع سلاحهن من قِبل قادتهن. لم تُرِد النساء اللاتي هربن من جماعاتهن المسلحة وعدن إلى أسرهن أن تربطن أنفسهن مرة أخرى بهذه الجماعات من خلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. انظر، Basini, "Gender Mainstreaming Unraveled"; Megan MacKenzie, "Securitization and Desecuritization: Female Soldiers and the Reconstruction of Women in Post-Conflict Sierra Leone," Security Studies 18, no. 2 (June 12, 2009): 241-61.

58. Ilja A. Luciak, After the Revolution: Gender and Democracy in El Salvador, Nicaragua, and Guatemala, 2001, 165.

59. هذه هي القرارات S/RES/1545 وS/RES/1528 وS/RES/1509 و S/RES/1996 وS/RES/1590 وS/RES/1542 على الترتيب.

60. Basini, "Gender Mainstreaming Unraveled."

61. المرجع السابق، 548.

62. Roshmi Goswami, "UNSCR 1325 and Female Ex-Combatants: Case Study of the Maoist Women of Nepal," May 2015, 11.

63. Virginia Bouvier, "Gender and the Role of Women in Colombia's Peace Process" (UN Women, April 27, 2015).

64. MacKenzie, "Securitization and Desecuritization," 254.

65. في ليبيريا، على سبيل المثال، تم تقديم الاستشارات الجماعية المخصصة إلى النساء في مواقع معسكرات التجميع، ولكن الدعم النفسي الاجتماعي لم يمثل سوى ثلاثة في المائة من الموازنة ولم يستمر أثناء عملية إعادة الإدماج. Basini, "Gender Mainstreaming Unraveled," 551.

66. Jacqueline O'Neill, "Engaging Women in Disarmament, Demobilization, and Reintegration: Insights for Colombia" (Institute for Inclusive Security, March 31, 2015), 3;

67. Leymah Gbowee, Mighty Be Our Powers: How Sisterhood, Prayer and Sex Changed a Nation at War (Beast Books, 2011).

68. Megan Bastick and Daniel de Torres, Implementing the Women, Peace and Security Resolutions in Security Sector Reform.

69. "تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: دراسة تحليلية تركز على العنف الجنساني والجنسي في سياق العدالة الانتقالية،" UN Doc. A/HRC/27/21 (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 30 يونيو/حزيران، 2014)، الفقرة 59

70. "Gender-Responsive Security Sector Reform."

71. "Progress of the World's Women: In Pursuit of Justice" (UN Women, 2011), 59.

72. القيم الإجمالية تستند إلى 99 بلدًا لها بيانات متاحة (2009) عن الشرطة. المرجع السابق، 60.

73. على سبيل المثال، قررت رواندا حصة قدرها 30 في المائة للنساء في قوات الشرطة، وقد وصلت، حتى 2012 إلى 20 في المائة. Ricci Shyrock, "Rwandan Police Force Sees Influx of Female Officers," Voice of America, March 26, 2012, http://www.voanews.com/content/rwanda-144435515/180045.html..

74. "Afghan Female Police Officer Literacy Rates Improve Through Mobile Phone Programme," UN Police Magazine, January 2014, 14.

75. United Nations Department of Peacekeeping Operations, "Connect Online with the International Network of Female Police Peacekeepers," UN Police Magazine, January 2014. قامت أيضًا شبكة الأمم المتحدة الدولية للنساء المشاركات في شرطة حفظ السلام بتقوية علاقاتها الشبكية من خلال إطلاق موقع إلكتروني مخصص لتعزيز منظور الشرطة النسائية في عمليات حفظ السلام الدولية، وتقويته والنهوض به، www. womenspolicenetwork.org.

76. Tara Denham, "Police Reform and Gender" (Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), UN-Instraw, OSCE/ODIHR, 2008), 18; ميغان باستيك وآخرون، "إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية في المجتمعات الخارجة من النزاعات،" ضمن الدليل المرجعي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن المرأة والسلام والأمن (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2009)، 5.

77. باستيك وآخرون، "إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية في المجتمعات الخارجة من النزاعات،"

78. "Rapport Semestriel Programme Conjoint de Prevention et Reponse Aux Violences Basees Sur Le Genre En Guinee" (Peacebuilding Fund, UN Peacebuilding Support Office, 2014), 5.

79. "In Timor-Leste Communities Mobilize to Confront Domestic Violence" (UN Women, April 26, 2013).

80. المرجع السابق.